15 ديسمبر/كانون الأول 2014

قداسة البابا فرنسيس
I Apostolic Palace
00120 Vatican City

صاحب القداسة،

أخاطبكم نيابة عن "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" و "معهد البحرين للحقوق والديمقراطية"، وهما منظمتان لحقوق الإنسان دوليتان غير حكوميتين، تلتزمان بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين. يُسعدنا دعم رسالتكم بشأن التسامح الديني، والإشادة بتشجعكم على الحوار والتعايش السلمي بين جميع أفراد المجتمع في البحرين. إلا أن ما تم الكشف عنه مؤخرا من قيام الديوان الملكي البحريني بالفساد والاستحواذ على الأراضي جعلنا قلقين حول طبيعة منح الأراضي البحرينية للكنيسة الكاثوليكية لبناء مجمع كنيسي جديد في منطقة عوالي بالبحرين.

بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى السجل المروع لحكومة آل خليفة في مجال حقوق الإنسان، نحن نعتقد بأن على الكنيسة الكاثوليكية أن تعيد النظر في الشراكة مع الديوان الملكي في هذا المشروع أو أي مشاريع مستقبلية حتى نجد بأن التسامح الديني وحرية التعبير وحرية التجمع وغيرها من الحقوق السياسية والإنسانية في البحرين مدعومة ومحمية عالميا.

تأسست منظمة "امريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" ابتداءً في الولايات المتحدة بهدف العمل على زيادة التركيز على حقوق الإنسان فيما يخص العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والبحرين. ولكن، منذ عام 2011 حيث أقدمت حكومة البحرين على القمع العنيف ضد الحركة الإصلاحية السلمية في البلاد، توسعت المنظمة دوليا للتعامل المتعدد الأطراف مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، ومع الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي، وغيرها من المؤسسات الأوروبية في بروكسل. هذه المنظمة -مع شركائنا في المنظمة الشقيقة في لندن، معهد البحرين للحقوق والديمقراطية- تواصل الضغط من أجل التزام دولي أكبر مع البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي لمعالجة مختلف مجالات حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية في هذه الدول الخليجية.

كما قد تعلمون، في فبراير/شباط عام 2011، خرج أكثر من نصف سكان البحرين في احتجاجات سلمية ضد التمييز الممنهج والفساد والاضطهاد وغياب التمثيل. وردا على ذلك، قامت حكومة البحرين، بدعم من المملكة العربية (السعودية) ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، بإرسال قوات الأمن لقمع المتظاهرين. وكان نتيجة هذا الرد آلاف الاعتقالات، واستخدام السلطة للقوة المفرطة مما أسفر عن مئات الإصابات وعشرات الوفيات. لقد نجح رد فعل الحكومة في تفريق الاحتجاج، ولكنه فشل في إسكات دعوات الإصلاح. وبدلا من احترام هذه النداءات، واصلت الحكومة اضطهادها للرجال والنساء والأطفال بسبب ممارساتهم السلمية. اليوم، سجون البحرين تعج بآلاف السجناء السياسيين، من بينهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم العشر سنوات. وقد حكم على هؤلاء المعتقلين بسنوات في السجن بتهمة ارتكاب جرائم مثل "الاحتجاج الغير قانوني" أو إهانة (الملك). وتُخضّع الحكومةُ هؤلاء السجناء لمضايقات شديدة وسوء معاملة، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء.

في مايو/أيار 2014، زار (الملك) حمد الفاتيكان حيث عقد مع قداستكم "مناقشات ودية تركزت على مختلف المواضيع ذات الاهتمام المشترك، مع الإشارة بوجه خاص إلى الاتزام بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، علاوة على تعزيز الحوار وسلمية التعايش بين جميع أفراد المجتمع". ولكن في الوقت ذاته، كانت حكومة آل خليفة تواصل التمييز المنهجي ضد المسلمين الشيعة، الذين هُم أكبر جماعة دينية في البلاد. لاتزال غالبية سكان البحرين الشيعية مضطهدة اقتصاديا في كلا القطاعين العام والخاص، وهي بشدة ناقصة التمثيل ومهمشة سياسيا، وتعرضت مساجدهم للهدم مراراً. وفي الوقت ذاته، فإن استراتيجية الحكومة في التجنيس السياسي للمجاميع الدينية والثقافية الأخرى سعت إلى تشويه وتمييع التركيبة الديموغرافية التأريخية في البلاد، حيث تم تجنيس 30,000 باكستانيا في البحرين، في حين يتم تهميش غالبية السكان الأصليين الشيعة في البحرين. وقد ظهرت هذه السياسة بجلاء عندما منح (الملك) حمد الجنسية البحرينية للنائب الرسولي في شمال جزيرة العرب الأسقف كارميلو

بالين بعد إقامته في البلاد لأقل من عام، وهو نفس العام الذي تم سحب الجنسية من ثمانية عشر بحرينيا شيعيا من مواليد البحرين وذلك عقابا على مطالباتهم بالإصلاحات في مجال حقوق الإنسان في المملكة.

وبالنظر إلى التجاهل المتمادى وطويل الأمد من جانب آل خليفة لحقوق الإنسان في البحرين، إننا في مجتمع حقوق الإنسان البحريني منزعجون من تصريحات الكنيسة الكاثوليكية العلنية الممجدة بدعم (ملك) البحرين لـ "التعايش والتسامح بين جميع الأديان". إننا قلقون أيضا من أن قبول منحة أرض بمساحة تسعة آلاف متر مربع من (الملك) حمد لتُبنى عليها أكبر كاثدرالية في المنطقة سيُنظر له كمؤشر لمزيد من الدعم الشعبي لحكومة آل خليفة وسياساتها القمعية.

مؤخرا، برزت معلومات إلى السطح بشأن الاستحواذ المشبوه وتطوير الأراضي العامة من قبل العائلة المالكة البحرينية، ذلك بعد التحقيق المعمق لصحيفة فاينانشال تايمز. يورد التقرير تفاصيل عن عمليات استيلاء العائلة المالكة لأراضٍ تقدر بـ 22 مليار دولار في مختلف أنحاء البحرين. وقد تكون أكثرهذه الأراضي -كما كشف التقرير- أراض عامة خصصتها العائلة المالكة خلال مشاريع استصلاح الأراضي على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية من حكم (الملك) حمد. وقد تم استخدام هذه الأراضي لإكثار ثروة العائلة المالكة من خلال الاستثمار في تطوير العديد من هذه الأراضي وتحويلها إلى مساكن فخمة واستثمارات تجارية في الوقت الذي تعاني فيه البحرين من مشكلة الإسكان. ويناقش التقرير أيضا الطبيعة السرية للغاية لحيازات العائلة المالكة، فضلا عن أساليبها في الاستحواذ على هذه الأراضي. ونظرا لحجم امتلاك آل خليفة للأراضي والطبيعة المريبة جدا لعمليات الاستحواذ على الأراضي في السابق في جميع أنحاء البلاد، فإننا نشعر بأن خطط بناء أكبر كنيسة في المنطقة على أرض لعلها تكون شُبهَةً قد تؤدي إلى تفاقم التوترات الدينية والسياسية في البحرين وانتقال جدلها إلى الخارج.

بناءً على ذلك، واقرارا بالطبيعة المفضوحة والممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، وخاصة في استهدافها لأكبر طائفة دينية في البلاد، وعلى ضوء ما تم الكشف عنه مؤخرا بشأن الاستحواذ الفاسد من عائلة آل خليفة للأراضي، فإننا ندعو الكنيسة الكاثوليكية إلى وقف بناء مجمع الكنائس الجديد في عوالي، وإعادة النظر في شراكة الكنيسة مع الديوان الملكي البحريني في هذا المشروع أو أي مشاريع مستقبلية. كما نطلب من قداستكم توجيه القساوسة و حكومة الكرسي الرسولي للاعتراف علنا وإدانة الأزمة المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين. وأخيرا، نأمل أن قداستكم سوف يصلي لدعم حوار صادق ومفتوح لمعالجة الظلم، ومنح التعويض، ودعم الإصلاح الشامل والعطوف لحقوق الإنسان.

مع خالص التقدير،

حسين عبد الله، المدير التنفيذي،

أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)

معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD)

نسخ من الرسالة إلى:

وزير خارجية الكاردينال بيترو بارولين، المطران بول ريتشارد غالاغر، وزير العلاقات مع الدول للكرسي الرسولي المطران كاميلو بالين، النائب الرسولي في شمال جزيرة العرب المطران جورجيو لينجوا، السفير البابوي في العراق والأردن المطران كارلو ماريا فيغانو، القاصد الرسولي للولايات المتحدة الأمريكية المطران أنطونيو منيني، السفير البابوي لدى محكمة سانت جيمس رئيس الأساقفة سيلفانو توماسي ماريا، المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة في جنيف